Journal of Studies in History and Archeology Vol.101, No 3 (June2026)
ISSN: (2075-3047)

سياسة الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس جون آدمز تجاه السكان الأصليين ١٧٩٧ – ١٨٠٠

United States policy towards Native Americans under President John Adams ١٧٩٧–١٨٠٠

م.م منى فؤاد طه
Mona Fouad Taha
شعبة الموارد البشرية – كلية الآداب
Mona.F@cois.uobaghdad.edu.iq

ا.د كفاح أحمد محمد
قسم التاريخ – كلية الآداب
Kefah Ahmed Mohammed
kefahahmed@coart.uobaghdad.edu

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

الملخص

يتناول البحث سياسة الولايات المتحدة في عهد الرئيس جون آدمز تجاه السكان الاصليين خلال المدة (١٧٩٧–١٨٠٠)، عبر تحليل ثلاث دوائر أساسية تمثلت في الخطاب السياسي للرئيس، والمعاهدات التي استكملت مسار تنظيم الاراضي، ثم التشريعات التي أنتجها الكونغرس لضبط الحدود والتجارة والصلات الرسمية مع القبائل، ويبين البحث أن إدارة آدمز لم تقدم مشروعا جديدا نوعيا تجاه السكان الاصليين مقارنة بإدارة واشنطن، بل اتسمت سياستها بقدر من الهامشية والغياب النسبي عن السجلات، رغم صدور وعود عامة بالإنصاف والإنسانية في خطاب التنصيب، كما يوضح البحث أن المعاهدات المعقودة مع الموهوك والسنيكا والشيروكي جاءت ضمن سياق تثبيت انتقال الملكية وشرعنة التنازل عن مساحات واسعة مقابل تعويضات مالية خاضعة لإشراف فيدرالي، بما أضفى طابعا مؤسسيا على اختلال ميزان القوة بين الدولة والقبائل، ويكشف البحث أيضا أن قوانين الكونغرس بين (١٧٩٨–١٨٠٠) مثّلت تحولا باتجاه مركزية قانونية أشد، إذ ربطت إدارة الاراضي بالمالية العامة وتسديد الدين، ودمجت سلطة حاكم الاقليم بالإشراف على شؤون السكان الاصليين، وشددت القيود على عبور حدود

القبائل وعلى التجارة بلا ترخيص، مع تأكيد مبدأ منع تملك الافراد لاراضي السكان الاصليين إلا عبر معاهدة رسمية، وبذلك خلصت الدراسة إلى أن عهد آدمز رسخ أدوات السيطرة الإدارية والقانونية ووسع نطاق نفوذ الدولة الاتحادية، رغم غياب مبادرات سياسية معلنة تعترف بحقوق السكان الاصليين على نحو مباشر.

الكلمات المفتاحية : (جون آدمز – سياسة الولايات المتحدة – السكان الأصليين – المعاهدات الأمريكية)

Abstract

This study examines the policy of the United States toward Indigenous Peoples during the presidency of John Adams (1797–1800) by analyzing three interconnected dimensions: the president's political stance, the treaties concluded with several tribes, and the congressional legislation that regulated borders, trade, and federal authority. The study argues that Adams's administration did not introduce a substantially new Indigenous policy compared to the Washington era; instead, it remained largely marginal and limited, despite general promises of fairness and humanity in Adams's inaugural address. The research further shows that treaties with the Mohawk, Seneca, and Cherokee were primarily designed to formalize land cessions and compensation mechanisms under federal supervision, reinforcing an institutional imbalance of power between the federal government and tribal communities. In addition, congressional acts between 1798 and 1800 marked a shift toward stronger legal centralization by regulating frontier order, licensing trade, criminalizing violations within tribal territories, and reaffirming that Indigenous land transfers could only occur through formal treaties. Overall, the study concludes that the Adams presidency consolidated administrative and legal instruments of federal control over Indigenous affairs, even without adopting an explicit rights-based framework for Indigenous Peoples within the early American republic.

Keywords: (John Adams - United States policy - Native Americans - American treaties)

المقدمة

تكتسب دراسة سياسة الولايات المتحدة في عهد الرئيس جون آدمز تجاه السكان الاصليين (١٧٩٧–١٨٠٠) أهمية كبيرة، لأنها تمثل حلقة انتقالية في تاريخ الدولة الفيدرالية الناشئة بين مرحلة التأسيس التي قادها جورج واشنطن ومرحلة التوسع السياسي اللاحقة، كما تكشف طبيعة "الهامشية السياسية" التي طغت على الملف الهندي في خطاب آدمز وممارساته، إذ ظهر اهتمام الإدارة منصبا

على أزمات الداخل والانقسام الحزبي والصراع الخارجي مع فرنسا أكثر من انشغاله بإنتاج مشروع جديد تجاه القبائل، وهو ما جعل تلك المدة تبرز بوصفها زمنا لترسيخ أدوات السيطرة القانونية والمعاهدات الانتقالية بدل تقديم تصور أخلاقي واضح لحقوق السكان الاصليين داخل الدولة الأمريكية.

ينقسم موضوع البحث إلى ثلاثة محاور مترابطة، يتناول المحور الأول انتخاب جون آدمز وموقفه العام من السكان الاصليين ضمن بيئة سياسية اتسمت بتصاعد التحزب بعد اعتزال واشنطن، ويحلل حدود وعود آدمز في خطاب التنصيب وغياب المبادرة التنفيذية في هذا الملف، بينما يعالج المحور الثاني المعاهدات المعقودة بين الولايات المتحدة وبعض القبائل في (١٧٩٧–١٧٩٨) ولا سيما مع الموهوك والسنيكا والشيروكي وما ارتبط بها من ترتيبات التنازل عن الاراضي والتعويضات والحدود، أما المحور الثالث فيتتبع قوانين الكونغرس خلال (١٧٩٨–١٨٠٠) التي أعادت تنظيم العلاقة مع القبائل عبر تشريعات التجارة والحدود ومنع شراء الاراضي إلا بمعاهدات، بما يكشف تطور السياسة الفيدرالية من تسويات جزئية إلى بناء منظومة إدارية وقانونية أكثر تماسكا.

اولاً : انتخاب جون آدمز وموقفه من السكان الأصليين

أبدى جورج واشنطن بحلول عام ١٧٩٦ رغبته في التقاعد في ماونت فيرنون [١] (Mount Vernon) ، بعد ان تقدم به العمر وخدم دورتين متتاليتين في الرئاسة ، ولم يستطع أحد أن يغير رأيه، فقبل أربع سنوات كان واشنطن قد هدد بالتقاعد بسبب الانقسامات الأيديولوجية داخل حكومته وتصاعد التحزب السياسي بين الشعب ، وقد أثناه مستشاروه الأقربون عما رأوه خطوة خطرة، ففي اجتماع مع الرئيس، أبدى جيمس ماديسون تعاطفه مع التضحيات الكبرى التي قدمها واشنطن لكنه شجعه أيضًا على البقاء، ولما استشار واشنطن ألكسندر هاملتون وتوماس جيفرسون بعد ذلك بوقت قصير، وافقا الرأي ، وقد شعر الثلاثة بما شعر به جيفرسون حين كتب: "**إن ثقة الأمة كلها مركزة فيك**" وهكذا وافق واشنطن على الترشح مجددًا، وصوت له المجمع الانتخابي بالإجماع [٢] .

غير ان الصراعات الحزبية في ولايته الثانية أقنعت الرئيس بأن عليه أن يتقاعد، وفي التاسع عشر من أيلول ١٧٩٦ أعلن جورج واشنطن قراره عدم الترشح لولاية أخرى أمام الشعب الأميركي، وقد نُشر "خطاب الوداع" في الصحف في أنحاء البلاد؛ ولم يلقِه خطابًا شفهيًا، وتضمن الخطاب ثلاثة محاور رئيسة وهي الحفاظ على الوحدة الوطنية، وإدانة التحزب، وتجنب التحالفات الدائمة مع الدول الأجنبية[٣].

مهد قرار واشنطن بالتقاعد لأول انتخابات رئاسية حزبية في التاريخ الأميركي، فلم يكلف أحد نفسه تحدي واشنطن عامي ١٧٨٨ و١٧٩٢؛ إذ كان بالنسبة لكثيرين رمز الاستقلال، وفي عام ١٧٩٦ نظر الناس في قائمة طويلة من الرجال ذوي السجل الثوري، منهم صمويل آدامز [٤] (Samuel Adams)

وألكسندر هاملتون وباتريك هنري [٥] (Patrick Henry) وجيمس ماديسون، غير ان جون آدامز وتوماس جيفرسون برزا خيارين رئيسين، فخلال جزء كبير من مسيرتيهما السياسية المبكرة عملا معًا لضمان الاستقلال، وتقاربا في ثمانينيات القرن الثامن عشر حين كان آدامز وزيرًا مفوضاً لدى بريطانيا وجيفرسون وزيرًا مفوضاً لدى فرنسا، لكنهما افترقا في تسعينيات ذلك القرن مع تزايد وضوح خلافاتهما الأيديولوجية، فقد أيد آدامز أجندة الفدراليين [٦] ، بينما قاد جيفرسون المعارضة ضد تقوية الحكومة المركزية، وفي أذهان الأميركيين اكتسب آدامز وجيفرسون شهرتهما كثنائي، ما جعل السباق الانتخابي لعام ١٧٩٦ أكثر ضراوة، وكما كتب جوزف إيليس: "**كان الاختيار بينهما أشبه بالاختيار بين عقل الثورة الأميركية وقلبها**" [٧].

وعلى الرغم من أن جون آدامز وتوماس جيفرسون رغبا في الرئاسة، فإنهما كقادة غير متحيزين بالمعنى السائد آنذاك لم يستطيعا التصريح بذلك علنًا؛ إذ كانت الطموحات السياسية تجعل المرشح أقل أهلية في نظر الجمهور لا أكثر، لذلك اعتزل الرجلان إلى دياريهما وتركًا لأنصارهما مهمة الدعوة لهما، ودعم الفدراليون جون آدامز وتوماس بنكني [٨] (Thomas Pinckney) للرئاسة ، بينما دعم الجمهوريون توماس جيفرسون وآرون بور [٩] (Aaron Burr) للرئاسة ، ومع اقتراب الانتخابات بدا تفوق جيفرسون واضحا على منافسه ، غير ان الظروف الاقتصادية في البلاد أوحت لبعض الناس بأن أجندة الفدراليين حققت نتائج إيجابية [١٠].

عندما أدلى المندوبون بأصواتهم حصل جون آدامز على ٧١ صوتًا انتخابيًا مقابل ٦٨ لتوماس جيفرسون، و٥٩ لتوماس بنكني، و٣٠ لآرون بور، بينما توزعت الأصوات المتبقية على عدد من المرشحين الآخرين، وقد عكست النتائج انقسامًا مناطقيًا أكثر مما عكست انقسامًا حزبيًا، إذ فضل الناخبون في الشمال آدامز، بينما فضل معظم الناخبين في الجنوب جيفرسون [١١] .

أدت النتيجة إلى وضع غير مسبوق ، فدرالي في منصب الرئيس (آدامز) وجمهوري ديمقراطي [١٢] (Democratic–Republican Party) في منصب نائب الرئيس (جيفرسون)، ورأى بعض المراقبين أن تلك النتيجة قد تتيح للرجلين فرصة لتجاوز خلافاتهما السياسية السابقة، بما أنهما تعاونا بنجاح في الماضي، وبالتالي قد يسهمان في إنهاء حالة الانقسام والتحزب التي وسمت سنوات واشنطن، لكن في البداية بدا أن الطرفين مستعدان للتعاون، فقد اعتقد آدامز أن جيفرسون يمكن أن يلعب دورًا أكبر في إدارته مما لعبه في إدارة واشنطن، لكن تلك الآمال سرعان ما تلاشت، إذ سرعان ما ازدادت حدة الانقسام الحزبي، بل إن السنوات التي قضاها آدامز في الرئاسة شهدت تفاقم التحزب السياسي بشكل أكبر من عهد سلفه، ما عمق الهوة بين الفدراليين والجمهوريين الديمقراطيين [١٣] .

تعهد آدامز في خطاب تنصيبه الذي القاه في الرابع من آذار ١٧٩٧ ، بروح "**الإنصاف والإنسانية**" تجاه السكان الأصليين [١٤]، ووعد بـ"**تحسين أوضاعهم بتشجيعهم على أن يكونوا أكثر ودًا لنا، وتشجيع مواطنينا على أن يكونوا أكثر ودًا لهم**" [١٥] ، ولم يزد آدمز اكثر من ذلك ، وهذا ما يؤكد عدم اهتمامه الكبير بقضايا السكان الأصليين على الأقل مقارنة بسلفه جورج واشنطن .

بدا آدامز وكأنه قليل الاهتمام بمشكلات السكان الأصليين أثناء رئاسته، على الرغم من أنه تفاخر لاحقًا بقدرته على الملاحظة الدقيقة، وتبين المصادر ان سياسة الرئيس جون آدامز تجاه السكان الأصليين اتسمت بالهامشية والغياب شبه التام في السجلات التاريخية مقارنة بواشنطن ، إذ لم يقدم آدامز مبادرات واضحة أو تشريعات جوهرية تتعلق بالعلاقة مع القبائل، بل اكتفى بدور محدود انعكس في اهتمامه بالمراقبة أكثر من الانخراط العملي في القضايا الهندية، ووفقًا لفرانسيس بول بروتشا [١٦] (Francis Paul Prucha) ، فإن آدامز لم يُبد خلال رئاسته اهتمامًا ملموسًا بمشكلات السكان الأصليين، الأمر الذي جعل السياسات الفدرالية في عهده تبدو استمرارًا للنهج السابق من دون إضافات نوعية [١٧].

عكست مرحلة جون آدامز استمرار الإشكالية التي واجهتها الولايات المتحدة في إدارة علاقتها بالسكان الأصليين، إذ ارتبطت سياسته بالإرث البريطاني الذي قيد توسع المستعمرين في أراضي السكان الأصليين منذ إعلان ١٧٦٣ وقانون تجارة السكان الأصليين لعام ١٧٧٤، غير ان الإطار الفكري الذي ساهم آدامز في ترسيخه أعاد إنتاج التوجهات الاستعمارية نفسها، مع إعادة صياغتها في إطار قومي جديد يهدف إلى تثبيت شرعية الدولة الفيدرالية الناشئة، فقد ساعد آدامز على تكريس رؤية تُقلص من قيمة التفاعل السياسي المباشر مع القبائل، وتغطي على الأبعاد العميقة لهذا التفاعل الذي اتسم بالتعقيد والتوتر [١٨].

أظهرت السياسة الأمريكية في عهد جون آدامز استمرار توظيف صورة "السكان الأصليين" كرمز للخطر والوحشية في سياق الصراع مع بريطانيا، فقد ربط آدامز بين تحالف بريطانيا مع القبائل الهندية وبين التهديد المباشر للمستعمرات، مستحضراً ذاكرة حرب فيليب الخامس ملك إسبانيا [١٩] (Philip V of Spain) في القرن السابع عشر باعتبارها نموذجاً دعائياً يُستعمل لتعبئة الرأي العام ضد التاج البريطاني، هذا التصوير لم يكن مجرد توصيف للحاضر، بل شكل أيضاً أداة رمزية جعلت من "السكان الأصليين" بديلاً دعائياً للجنود البريطانيين، على الرغم من أن بعضهم كان يقاتل بالفعل في صفوف الجيش القاري [٢٠] .

وهكذا يتضح أن سياسة آدامز لم تبتعد عن الخطاب الدعائي الذي دمج بين الخطر الهندي والتهديد الإمبراطوري البريطاني، الأمر الذي عزز البعد الأيديولوجي في رسم السياسة الأمريكية تجاه السكان الأصليين خلال سنوات الاستقلال المبكرة.

ثانياً : المعاهدت المعقودة مع السكان الأصليين ١٧٩٧ – ١٧٩٨

استأنفت ادراة الرئيس جون آدمز سياسة الرئيس واشنطن بعقد المعاهدات مع السكان الأصليين ، فعقدت الولايات المتحدة الامريكية معاهدة مع قبيلة الموهوك Treaty with the Mohawk وقعت في مدينة ألباني بولاية نيويورك في التاسع والعشرون من آذار ١٧٩٧، ثم أُعلنت رسميا في السابع والعشرون من نيسان ١٧٩٨، قضت المعاهدة، تحت سلطة الولايات المتحدة، بتنازُل أُمة الموهوك عن كل ادعاء بملكية اراضي داخل حدود ولاية نيويورك، وجاءت المعاهدة في سياقٍ أوسع من إعادة ترتيب العلاقات مع اتحاد (الإيروكوا) بعد حرب الاستقلال، وقد أدت الى تثبيت السلم وحددت مبادئ السيادة والحدود بين الولايات المتحدة والأُمم الست، كما تزامنت مع معاهدة السبع أُمم الكندية عام ١٧٩٦ [٢١] لمعالجة تداخُل المطالبات شمال نيويورك [٢٢].

مثل الحكومة الفدرالية المفوض إسحاق سميث [٢٣] (Isaac Smith)، ومثل ولاية نيويورك أبراهام تن بروك [٢٤] ، (Abraham ten Broek) فيما مثل قبيلة الموهوك الكابتن جوزيف برانت (Joseph Brant) والكابتن جون ديزيرونتيون [٢٥] (John Deserontyon)، وشهد على الوثيقة عددٌ من الشخصيات، وحدد صدر النص أن الموهوك المقصودين مقيمون في كندا العليا ضمن دُوَل الملك البريطاني، ما أوضح نطاق التمثيل والولاية القضائية [٢٦] .

نصت بنود التعويض المالي على أن يدفع وكلاء ولاية نيويورك لمندوبي الموهوك، ألف دولار مساعدة فورية لأبناء القبيلة وخمسمئة دولار "**لنفقات حضورهم مدة المعاهدة**"، ومئة دولار "**لنفقات عودتهم**"، ونقل مبلغ الألف دولار "إلى حيث تقيم القبيلة" وأشار النص إلى أن توزيع المبالغ يجري على الأشخاص والعائلات وفق أعراف الموهوك، وتُظهر تلك الصياغة إدراكًا لتكاليف التمثيل والسفر، وربطًا للتعويض بجماعة الموهوك كلها لا بالأفراد الموقعين فقط [٢٧] .

بالمقابل، أقر المندوبون بالنيابة عن قبيلة الموهوك تنازلًا صريحًا ونهائيا "**إلى الأبد**" عن كل حق وعنوان ملكية في أراضي ولاية نيويورك، وأعلن النص ان "**الادعاء قد انقضى كليا**" وخُتمت المعاهدة بأربع نسخ مماثلة في الشكل والتاريخ، واحدة للولايات المتحدة، وأخرى لولاية نيويورك، وثالثة تُسلم لمندوبي الموهوك ، مع ضبط دقيق للأختام والتواقيع والشهود، وهكذا أمنت الوثيقة حجيتها بين الفدرالي وبين الطرف القبلي [٢٨].

تاريخيا، مثلت تلك المعاهدة حلقة مفصلية في انتقال مطالبات الأرض من إطار الموهوك التاريخي داخل نيويورك إلى صيغ معترف بها فدراليا تُنهي تلك المطالبات، مكملةً ما بدأته المعاهدات السابقة من تثبيت السلام والحدود، ونصت المعاهدة التي وقعت بين الولايات المتحدة الامريكية وقبيلة الموهوك على البنود التالية [٢٩] :

البند الأول : تنازل أُمة الموهوك، تحت إشراف الولايات المتحدة، عن جميع حقوقها في أراضي ولاية نيويورك

البند الثاني : عُقدت المعاهدة تحت سلطة الولايات المتحدة مع قبيلة الموهوك من السكان المقيمين في مقاطعة كندا العليا، الواقعة ضمن سيادة ملك بريطانيا العظمى.

البند الثالث : شروط التعويض: اتفق الوكلاء بحضور المفوض الفدرالي وموافقته على تقديم تعويض محدد مقابل التنازل عن مطالبات الموهوك بالأرض، وعلى أن تدفع ولاية نيويورك لمندوبي الموهوك مبالغ من المال ... وقد سلمت تلك المبالغ كاملة بحضور المفوض.

البند الرابع : التنازل عن الأراضي : أعلن المندوبان باسم قبيلة الموهوك تنازلًا صريحًا ونهائيًا عن جميع حقوق الموهوك أو عناوين ملكيتهم في أراضي ولاية نيويورك، وبموجب تلك الصيغة، عُدت جميع الادعاءات السابقة منتهية كليًا، ولم يعد للأُمة أي حق قانوني يُطالب به داخل حدود الولاية [٣٠].

وتظهر الأهمية التاريخية للمعاهدة انها أكدت بان قبيلة الموهوك المقيمة في كندا العليا لم تعد تملك أي مطالبة قانونية داخل ولاية نيويورك، ووضعت بذلك حدًا نهائيًا لنزاع طويل على الأراضي[٣١]، كما كشفت عن دور كل من الحكومة الفدرالية والولاية في صياغة ترتيبات الأراضي مع الشعوب الأصلية، ومهدت الطريق لإعادة تنظيم العلاقة بين الطرفين ضمن إطار قانوني مُعترف به على المستويين المحلي والفدرالي [٣٢] .

وعلى الصعيد ذاته ، وقعت الولايات المتحدة الامريكية وقبيلة السنيكا في أيلول ١٧٩٧ ، أطلق عليها "معاهدة الشجرة الكبيرة" ، اذ انعقدت المفاوضات في موضع بيغ تري على نهر الجينيسي (Genesee River) في ولاية ماساتشوستس بين العشرين من آب والسادس عشر من أيلول ١٧٩٧، وانتهت بتوثيق اتفاق البيع باسم "اتفاق مع السنيكا" مؤرخ في الخامس عشر من أيلول ١٧٩٧ ، وجرى الأمر تحت إشراف الولايات المتحدة وبحضور المفوض الرئاسي جيرميا وادزورث [٣٣] (Jeremiah Wadsworth) ، ما منح الاتفاق صفة الاتساق مع الدستور والأنظمة الفدرالية [٣٤] .

ونص الاتفاق على أن يبيع السنيكا كل حقوقهم في معظم أراضيهم غرب نهر الجينيسي لروبرت موريس [٣٥] (Robert Morris) ، مع استثناء مساحات محجوزة على شكل محميات محددة، مقابل

مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار يُستثمر في أسهم بنك الولايات المتحدة ويُحفظ باسم رئيس الولايات المتحدة "**لمنفعة الأُمة**" ، وتلك الصيغة حولت الثمن إلى أصل رأسمالي يولد دخلًا سنويًا للسنيكا [٣٦] .

مثل الحكومة الفدرالية المفوض جيرميا وادزورث بتكليف من الرئيس جون آدمز ، ومثل مصالح مالكي الامتيازات وولاية نيويورك وماساتشوستس عددٌ من الوكلاء، من بينهم توماس موريس [٣٧] (Thomas Morris) عن والده روبرت موريس، والجنرال وليام شيبرد [٣٨] (William Shepard) ، ووليليام بايرد [٣٩] (William Byrd II) ، وحضر من زعماء السنيكا على رأسهم الزعيم كورنبلانتر [٤٠] (Cornplanter) وغيره ، كما شاركت بعض النساء التي تمتلك حق المصادقة الاجتماعي داخل القبيلة في تلك المفاوضات [٤١] .

ثبت الاتفاق مبدأ "**البيع مع الاستثناء**" أي انتقال كل المناطق التابعة للقبيلة إلى موريس باستثناء اثنتي عشرة محمية للسنيكا منحت لزعماء قبيلة السنيكا أمثال ساغوياواثا [٤٢] (Saguyawatha) ويانغ كينغ [٤٣] (Young King) ، ووردت أمثلة تفصيلية في النص، مثل: كاناواغس Kanawgas (ميلان مربعان)، وبيغ تري Big Tree (ميلان مربعان)، وتاون لِتِل بِيرد Town Little Bird (ميلان مربعان)، وسكواكي هِل Squawky Hill (ميلان مربعان على نحوٍ مُجزأ)، وغاردو Gardeau بضبط حدودها بنقاط طبيعية واضحة عند منعطفات النهر، إلى جانب تلك المواضع على مجرى الجينيسي، كرس الاتفاق حجز محميات كبرى في غرب نيويورك مثل بافالو كريك Buffalo Creek ، وكاتاراغوس Cattaragus ، وأليغيني Allegheny ، وتونواندا Tonwanda ، وأويل سبرينغ Oil Spring ضمن منظومة محميات السنيكا اللاحقة، وهو ما حافظ على جيوب السكن والصيد وطرق المرور التقليدية مع الاعتراف بحقوق بعيدة المدى في الصيد النهري [٤٤] .

من الناحية القانونية، جاء الاتفاق في سياقٍ مُلتبس فقانون عدم التداخل لعام ١٧٩٠ حظر على الولايات والأفراد عقد تنازلات اراضي مباشرة مع قبائل السكان الأصليين ، لكن نيويورك والوسطاء الخاصين واصلوا تحصيل اراضي عبر معاهدات واتفاقات تحت نظر المفوضين الفدراليين المكلفين بمتابعة تلك القضية من قبل الحكومة الامريكية ، ما منح العملية غطاءً فدراليًا خفف الإشكال القانوني عمليًا [٤٥] .

اشترط النص أن تُستثمر الـ ١٠٠,٠٠٠ دولار في بنك الولايات المتحدة باسم الرئيس الأمريكي جون آدمز لمنفعة قبيلة السنيكا، وهو ترتيبٌ مالي أراده موريس رأس مالًا منتجًا بدل دفعة نقدية واحدة، وتُظهر الوثائق ان روبرت موريس حاول لاحقًا إدراج شرطٍ يعود فيه الأصل لورثته إذا انقرضت قبيلة السنيكا لكن المسؤولين الفدراليين رفضوا ذلك ، وبعد التوقيع، بدأت أعمال المسح ووضع الحدود على الأرض، ففي تشرين الأول ١٧٩٨، أجرى أوغسطس بورتر [٤٦] (Augustus Porter) بتفويض

فدرالي من ممثل الحكومة الفدرالية جوزِف إليكوت [٤٧] (Joseph Ellicott) مسحًا ثبت حدود بافالو كريك عند نحو ٨٣,٥٥٧ فدانًا، وعدل الزاوية الشمالية الغربية بحيث بقي مصب بافالو كريك خارج حدود المحمية، ما عكس تداخُل مصالح المستوطنين الامريكيين الجديدة مع الامتيازات المحلية [٤٨] .

فتحت المعاهدة غرب الجينيسي أمام الاستيطان المنظم ونقلت الملكية قانونيًا إلى موريس ثم إلى شركة هولند لاند [٤٩] (Holland Land Company) ، بينما أبقت للسنيكا شبكة محميات شكلت أساس وجودهم القانوني في غرب نيويورك خلال القرن التاسع عشر، وفي المحصلة نصت المعاهدة على تنازل قبيلة السنيكا عن جميع حقوقها في الأراضي الواسعة الواقعة غرب نهر الجينيسي، وشكلت تلك الأراضي الجزء الأكبر من ممتلكاتهم التقليدية في غرب نيويورك، ومقابل هذا التنازل، خُصص مبلغ كبير للسنيكا يوضع تحت رعاية الحكومة الفدرالية، وقُدر التعويض بمئة ألف دولار تُستثمر في أسهم بنك الولايات المتحدة، وعكست رغبة الحكومة والمستثمرين في ضبط استخدام المال وضمان دخل ثابت طويل الأمد [٥٠] .

وعلى الرغم من التنازل الشامل، احتفظ السنيكا بعدد من المحميات داخل الأراضي المباعة، تضمنت تلك المحميات مناطق مثل بافالو كريك، كاتاراغوس، أليغيني، تونواندا، إضافة إلى مساحات أصغر في مواضع مثل بيغ تري وكاناواغس وغاردو، حُددت حدود تلك المحميات بدقة باستخدام علامات طبيعية كنقاط الانعطاف على النهر أو الأشجار الكبيرة، وأُقر أن يستفيد جميع أفراد القبيلة من عائدات التعويض عبر توزيعها وفق الأعراف الداخلية للسنيكا، وأُكد ان الحكومة الفدرالية مسؤولة عن الإشراف على إدارة الأموال والاستثمار، بما يمنع ضياع رأس المال ويضمن استمرارية الدعم [٥١] .

عُقدت المعاهدة تحت إشراف حكومة الولايات المتحدة لتفادي مخالفة قانون عدم التداخل لعام ١٧٩٠ الذي حظر صفقات الأراضي مع القبائل دون موافقة فدرالية، وأدت المعاهدة إلى فقدان قبيلة السنيكا معظم أراضيهم التاريخية في غرب نيويورك، لكنها ضمنت لهم بقاء بعض المحميات التي استمروا في العيش فيها حتى القرن التاسع عشر، كما وفرت مصدر دخل ثابت عبر الفوائد السنوية، على الرغم من أن قيمة تلك الفوائد تقلصت لاحقًا بسبب التضخم وتغير الظروف الاقتصادية [٥٢] .

تُعد معاهدة الشجرة الكبيرة نقطة تحول في علاقة السنيكا بالدولة الفدرالية، فهي مثال على كيفية دمج مصالح المستثمرين الكبار بالسياسات الحكومية، وفي الوقت نفسه أظهرت قدرة بعض الزعماء والنساء في السنيكا على الحفاظ على محميات محدودة عبر التفاوض، كما أصبحت مرجعًا أساسيًا في نزاعات الأراضي اللاحقة أمام المحاكم الأمريكية.

ثم سعت الولايات المتحدة الى عقد معاهدة مع قبيلة الشيروكي بعد سلسلة توترات حول ترسيم حدود "معاهدة هولستون" لعام ١٧٩١ وتأخر ترسيم تلك الحدود فعليًا حتى أواخر عام ١٧٩٧، وهو ما

أدى إلى تسلل مُستوطنين داخل أرض الشيروكي على غير علم بمسار الخط الصحيح، وتم استبعادهم من مناطق الشيروكي بسلطة الولايات المتحدة، ونصت ديباجة معاهدة عام ١٧٩٨ على تلك الملابسات وجعلت المعاهدة مكملة وجزءًا من المعاهدات السابقة، أطلق عليها تسمية معاهدة تليكو Treaty of Tellico [٥٣].

وقعت المعاهدة قرب حصن تليكو في الثاني من تشرين الاول ١٧٩٨ من قبل توماس بتلر [٥٤] (Thomas Butler) وجورج والتون [٥٥] (George Walton) ، مفوضي الولايات المتحدة، وحوالي تسعة وثلاثين من زعماء ومحاربي قبيلة الشيروكي، وثلاثة عشر شاهدًا آخر، وأكدت المادتان الأولى والثانية السلم والصداقة الى الابد واستمرار نفاذ المعاهدات القائمة ، ما رسخ قاعدة الاستمرارية القانونية بدل إبرام إطار جديد كليًا، وهذا التأكيد أعاد تفعيل بنود الحماية والحدود والآليات الإجرائية المنصوص عليها سابقًا دون إعادة تفاوض شامل [٥٦].

حددت المادة الثالثة ان الحدود تبقى ذاتها اذ لم تُعدل بمعاهدة ١٧٩٨، ثم جاءت المادة الرابعة لتُثبت تنازلًا محددًا من الشيروكي بداية من وايلد كات روك Wildcat Rock قرب حصن تليكو إلى ينابيع ومواضع جبال هاوكِنز والفرع الجنوبي لنهر لِتِل ريفر بناءاً على مقترح وكيل الولايات المتحدة في القبيلة سيلاس دينسمور [٥٧] (Silas Dinsmoor) ، ، مع تعيين مفوضين مشترَكين لرسم الخط وإيداع ثلاثة مخططات رسمية لدى وزارة الحرب الامريكية والحكومة المحلية لولاية تنيسي وقبيلة الشيروكي[٥٨].

نصت المادة السادسة على منح خمسة آلاف دولار على شكل سلعًا وبضائع تُدفع فورًا، وألف دولار سنويًا إضافة إلى المعاش السنوي السابق، مع استمرار ضمان ما تبقى من بلاد الشيروكي إلى الأبد كما في المعاهدات السابقة، وتناولت مواد إضافية بعض الترتيبات مثل السماح مؤقتًا للصيادين الشيروكي بالصيد في الأرض المتنازل عنها ، وتحديد مواعيد تسليم المعاشات مع تموين حكومي للحضور، وتعويض الخيول المسروقة، ومنح وكيل الولايات المتحدة سيلاس دينسمور قطعة أرض مؤقتة داخل بلاد الشيروكي [٥٩].

تُظهر المعاهدات التي عقدتها الولايات المتحدة مع قبائل الموهوك والسنيكا والشيروكي بين عامي ١٧٩٧ و١٧٩٨ مسارًا واضحًا في تطور العلاقة الفدرالية مع السكان الأصليين نحو مزيد من المركزية القانونية والسيطرة الإدارية، فقد سعت الإدارة الامريكية، بعد أن رسخت سلطتها الدستورية، إلى توحيد إطار التعامل مع القبائل ضمن منظومة المعاهدات التي تُشرعن انتقال الأراضي إلى الدولة أو المستثمرين، وتربط التعويض بإشراف فدرالي يضمن الانضباط المالي والسياسي، في الوقت ذاته، كشفت تلك المعاهدات عن استمرار التفاوت في موازين القوة بين الطرفين، إذ تمكنت واشنطن من

تثبيت الحدود، وتنظيم الاستيطان الغربي تحت شعار السلم والصداقة الدائمة، بينما أُجبرت القبائل على التنازل عن مساحات شاسعة مقابل مبالغ رمزية أو ضمانات غير مستقرة.

ثالثاً : قوانين الكوتغرس لتنظيم العلاقات مع السكان الأصليين

بموجب الفصل الثامن والعشرين من قوانين الكونغرس فوض القانون الرئيس الأمريكي في السابع من نيسان ١٧٩٨ بتعيين ثلاثة مفوضين للتسوية الودية مع ولاية جورجيا حول ما اسماها المطالبات المتداخلة غرب نهر تشاتاهوتشي (Chattahoochee River) وشمال خط ٣١° جنوبًا، وما يتصل بعروض التنازل عن اراضي أخرى كانت جورجيا تزعمها خارج اختصاصها المعتاد، وهذا التفويض وضع إطارًا اتحاديًا لحسم إرث فضيحة يازو (Yazoo Land Scandal) [٦٠] وحدود الولاية الغربية، ونص القانون على ان الأراضي المتحقق أنها ملك للولايات المتحدة وتخصص صافي حصيلتها لصندوق الدين العام، ما يربط تسوية الحدود بسياسة مالية اتحادية تُعامل الأراضي أصلًا عامًا لتسديد الدين [٦١].

حدد الفصل نفسه حدود إقليم المسيسيبي الجديد، يبدأ غربًا من نهر المسيسيبي (Mississippi River)، وشمالًا خطا من مصب يازوس، وشرقًا إلى الى نهر تشاتاهوتشي، وجنوبًا الى خط ٣١° شمالًا، وأعطى الرئيس الأمريكي جون آدمز سلطة إنشاء حكومة محلية للإقليم الشمالي الغربي بموجب لائحة الشمال الغربي لعام ١٧٨٧ [٦٢] (Northwest Ordinance)، باستثناء مادتها الأخيرة، وجمع القانون بين منصب حاكم الإقليم ومنصب المشرف على شؤون السكان الأصليين للدائرة الجنوبية، وهو دمج مؤسسي مهم أعطى الحاكم دورًا مباشرًا في إدارة العلاقات مع قبيلة الشوكتو [٦٣] (Choctaw Nation) وغيرها من القبائل المنتشرة في المسيسيبي ، وربط حكم الإقليم بإدارة الشأن القبلي [٦٤].

كفل القانون حقوق سكان الإقليم وفق امتيازات لائحة الشمال الغربي لعام ١٧٨٧، وسمح للكونغرس لاحقًا بتقسيمه إلى منطقتين منفصلتين وهو ما حدث فعليًا عند إنشاء إقليم ألاباما لاحقًا كما خصص ١٠,٠٠٠ دولار لتطبيق أحكام القانون، الذي كان بمثابة قاعدة للتوسع الإداري والسياسي جنوبًا، وتضمن القانون مادة لافتة تُحرم إدخال العبيد إلى الإقليم من خارج حدود الولايات المتحدة، وتُعتق كل من جرى إدخاله خلافًا لذلك، مع غرامات على المخالفين [٦٥].

وخصص الكونغرس في التاسع عشر من شباط ١٧٩٩ مبلغًا لا يتجاوز ٢٥ ألف دولار ليستخدمه الرئيس في عقد ما يراه من معاهدات مع القبائل، مع قيدٍ صريح يمنع فهم الاعتماد بوصفه التزامًا اتحاديًا بألغاء المطالبات لمنفعة ولاية أو فرد داخل حدود الولايات المتحدة، ونص القانون على سقف أجور للمفوضين لا يتعدى ثمانية دولارات يوميًا (عدا نفقات السفر) أثناء خدمة التفاوض، في مسعى لضبط التكاليف ومنع تضخم بدلات اللجان [٦٦].

مول الاعتماد من أي أموال في الخزانة غير مخصصة، ما يمنح وزارة الحرب مرونةً في الصرف على مجالس المعاهدات، وإيفاد المترجمين والرسل، وتأمين اللوازم كالهدايا والتموين والنقل، وظهرت أهميته العملية فورًا في غرب نيويورك والجنوب الشرقي، إذ أتاح للرئيس الأمريكي تمويل مجالس استكمال الحدود وتثبيت المعاشات السنوية دون الوقوع في إحراجٍ قانوني يَظهر وكانه شراء لأرض لصالح ولاية [٦٧].

إثر ذلك خصص الكونغرس في الخامس والعشرون من شباط ١٧٩٩ أموالًا لدفع المعاشات والالتزامات المنصوص عليها في معاهداتٍ محددة بالاسم، مثل المعاهدة التي وقعت من الأمم الست في عام ١٧٩٤)، والاتفاق الموقع مع قبيلة الشيكاساو [٦٨] (Chickasaw Nation) الذي وقع في عام ١٧٩٤، ومعاهدة تليكو مع قبيلة الشيروكي وكانت الوظيفة الرئيسة لهذا القانون انه فصل بين التفاوض على معاهدات جديدة وتنفيذ معاهدات قائمة، فجعل للثاني مورداً ماليًا مستقلًا يحول دون تعثر الدفع بسبب تأخر اعتمادات عامة [٦٩].

وفي الثالث من آذار ١٧٩٩ أقر الكونغرس قانون تنظيم التجارة والمعاملة مع قبائل السكان الأصليين وحفظ السلم على الحدود ، والذي ميز خط حدود قبائل السكان الأصليين بوضوح وفق خطوط مفصلة جغرافيًا من أوهايو إلى ألاباما وجورجيا وصولًا إلى نهر سانت ماريز (St. Marys River) ، لضبط المجال الذي تسري عليه القيود، ووفق هذا القانون تم تجريم عبور الخط لأجل الصيد أو رعي القطعان داخل أراض مُخصصة بالمعاهدات، وفرض جوازات مرور لدخول أراضي القبائل جنوب أوهايو، مع عقوباتٍ على جرائم السلب والقتل داخل أراضي قبائل السكان الأصليين التي تعاهدت مع الولايات المتحدة وفق اتفاقيات سلام سابقة ، بما في ذلك عقوبة الإعدام على جريمة القتل[٧٠].

أعاد القانون ترخيص التجارة داخل بلدات القبائل برخصٍ مُقيدة بضمانات مالية، وسمح للمشرف أو مصدر الرخصة بسحبها ومقاضاة المُخلين بالقانون ، وفرض غرامات ومصادرات على التجارة بلا رخصة أو شراء أدواتٍ أساسية من السكان الأصليين كالأدوات الزراعية والطبخ أو شراء الخيل بلا ترخيص خاص مع التزامٍ بتسجيل مواصفات كل حصان، كما أكد القاعدة المركزية التي نصت على ان لا يحق للأفراد شراء اراضي من قبائل السكان الأصليين ، وان التصرف بالأرض لا يكون إلا بالمعاهدة، مع إمكان لوكلاء الولايات بموافقة مفوضي الولايات المتحدة التفاوض على إطفاء مطالباتٍ داخل حدود ولاياتهم [٧١].

تضمن القانون أيضًا سياسة "**التمدين**" بتسليح القبائل الصديقة بدواب نافعة وأدوات زراعية وتعيين وكلاء مؤقتين يقيمون بين قبائل السكان الأصليين ، بحد إنفاقٍ سنوي لا يتجاوز ١٥,٠٠٠ دولار،

وجعل القانون نفسه نافذًا لثلاث سنوات من الثالث من آذار ١٧٩٩، مع أحكام انتقالية تُواصل الملاحقات بموجب قانون عام ١٧٩٦ المنتهي في اليوم نفسه، قبل أن يُعاد تجميع المنظومة وتوسيعها في قانون أشمل [٧٢].

أقر الكونغرس في السابع عشر من كانون الثاني ١٨٠٠ ، قانوناً جرم "**الحرب الكلامية**" والبعثات التحريضية، كإرسال خُطب أو رسائل إلى أُمة أو قبيلة أو زعيم من القبائل بنية خرق المعاهدات أو القوانين أو تهديد السلم، وفرض عقوباتٍ على من يشن الحروب الحدودية بخطابات أو مراسلات، وقدم هذا القانون ذريعة قانونية لملاحقة الوسطاء غير الرسميين الذين يحاولون تخريب العلاقات بين قبائل السكان الأصليين الصديقة والولايات المتحدة لمصالح شخصية أو لسياسات خارجية [٧٣].

وخول الكونغرس الرئيس في الثالث عشر من أيار ١٨٠٠ تأمين الحِصص الغذائية للقبائل عند الضرورة، مع إمساك حساب مستقل داخل وزارة الحرب لتلك الحصص والنفقات، تعزيزًا للشفافية والرقابة على بند ظل جزءًا من أدوات السلم، وأجاز القانون للرئيس تحمل نفقات زيارات وفود القبائل إلى مقر الحكومة ، مثل نفقات الذهاب والإقامة والعودة، وتقديم هدايا يراها الرئيس لازمة، وعمليا استُخدمت تلك الصلاحيات لتغطية استقبال وفود الزعماء، وترجمة خطبهم، وتنظيم لقاءاتٍ مع كبار المسؤولين [٧٤].

وعلى صعيد آخر ، اردف الكونغرس قانوناً آخر مكمل لقانون التجارة والمعاملة في الثاني والعشرون من نيسان ١٨٠٠ ، لتشديد نظام الترخيص للتجارة داخل أراضي السكان الأصليين، ونظم تفاصيل إصدار الرخص ومدتها وسُبل سحبها ومُعاقبة المخالفين، في استمرارية مباشرة لقانون الثالث من آذار ١٧٩٩ ولكن بأحكامٍ إجرائية أدق، فقد ثبت قواعد مصادرة البضائع المُتاجر بها بلا ترخيص، وأكد على إلزامية الكفالات المالية على التجار المرخصين، وأعطى السلطة للمشرف أو مُصدر الرخصة في إلغاء الرخصة والرجوع على الكفالة عند الإخلال بالشروط [٧٥].

حافظ القانون على مبدأ منع التملك الخاص للأرض داخل أراضي السكان الأصليين إلا عبر معاهدات رسمية ، ووجه نظام ضبط شراء الخيل داخل أماكن السكان الأصليين، مع التزام المُشتري بتقديم وصفٍ تفصيلي لكل حصان خلال ١٥ يومًا من إخراجه إلى المستوطنات، كإجراءٍ مضاد لسرقة المواشي والتجارة غير المشروعة [٧٦].

الخاتمة

- أظهر البحث أن عهد جون آدمز مثل مدة انتقالية في سياسة الولايات المتحدة تجاه السكان الاصليين، إذ لم ينتج تحولا جذريا في جوهر العلاقة، لكنه ساعد على تثبيت نمط التعامل الإداري والقانوني بوصفه أداة رئيسية لإدارة الملف الهندي داخل الدولة الفيدرالية الناشئة .
- بيّنت الدراسة أن خطاب آدمز تضمّن إشارات أخلاقية عامة إلى "الإنصاف والإنسانية"، غير أن هذه الإشارات لم تتحول إلى مبادرات سياسية واضحة، بل بقيت السياسة العملية محكومة بغياب الاهتمام التنفيذي المباشر وباستمرار النهج السابق دون تطوير نوعي .
- كشفت نتائج انتخابات ١٧٩٦ وما تلاها من تصاعد التحزب أن البيئة السياسية الداخلية دفعت الإدارة إلى التركيز على صراعات السلطة والانقسام الحزبي، وهو ما جعل قضايا السكان الاصليين تقع في مرتبة ثانوية ضمن أولويات الحكم خلال هذه المدة .
- برهنت معاهدة الموهوك (١٧٩٧–١٧٩٨) أن مسار التسوية استند إلى إنهاء المطالبات بالملكية داخل حدود الولايات، وتثبيت التنازل النهائي مقابل تعويضات مالية، مع ضبط الوثائق والشهود والنسخ لضمان حجيتها القانونية بين السلطات والقبيلة .
- تُظهر تلك القوانين المتتابعة الصادرة عن الكونغرس بين عامي ١٧٩٨ و١٨٠٠ تحول السياسة الفدرالية الأميركية تجاه السكان الأصليين من مجرد تنظيمٍ للعلاقات الحدودية إلى مشروعٍ إداري وقانوني متكامل هدفه دمج الأراضي والقبائل في الإطار الاتحادي الجديد، فقد ربطت التشريعات بين الأمن والمالية العامة، إذ جعلت من إدارة الأراضي وسيلةً لتسديد الدين الوطني.
- وحدت القوانين الصادرة عن الكونغرس سلطة الإشراف على الأقاليم والسكان الأصليين بيد الحاكم الفدرالي بما يمنح واشنطن سيطرة مباشرة على الحدود الجنوبية والغربية، وقد مثلت تلك القوانين إطارًا لتوسيع سلطة الرئيس في التفاوض، وتنظيم التجارة، ومنع الأفراد من شراء الأراضي، بما رسخ مبدأ السيادة الاتحادية على المعاهدات.
- أكدت معاهدة السنيكا المعروفة بـ "معاهدة الشجرة الكبيرة" أن جوهر العلاقة اتجه نحو إدخال المستثمرين الكبار في ترتيبات الارض عبر غطاء فيدرالي، وربط التعويض المالي بصيغ استثمارية طويلة الأمد.

الهوامش:

(١) ماونت فيرنون: المقر الريفي للرئيس الأمريكي جورج واشنطن، يقع على ضفاف نهر بوتوماك في ولاية فرجينيا، وُلد كمزرعة صغيرة في منتصف القرن السابع عشر حين استقرت فيها عائلة واشنطن، ثم ورثها جورج واشنطن عام ١٧٦١ فحولها إلى منزل رئيسي يعكس مكانته الاجتماعية والسياسية. ضم العقار أراضي زراعية واسعة ومباني خدمية متعددة، وأصبح لاحقاً رمزاً لطبقة المزارعين في الجنوب الأمريكي. بعد الثورة الأمريكية استقبل ماونت فيرنون العديد من الضيوف السياسيين والدبلوماسيين، وبقي مقر إقامة واشنطن حتى وفاته في ١٤ كانون الأول ١٧٩٩، حيث دُفن هناك. تحول المقر في القرن التاسع عشر إلى موقع تذكاري وطني تديره جمعية نساء ماونت فيرنون منذ عام ١٨٥٨. للمزيد من التفاصيل انظر :

Scott E. Casper, Constructing American Lives: Biography and Culture in Nineteenth-Century America, Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1999, PP. 77–80.

(2) Paul Leicester Ford , Thomas Jefferson Writings, Volume 6, New York, G.P. Putnam's Sons, 1899, P. 94.

(3) Joseph J. Ellis, Founding Brothers: The Revolutionary Generation, New York, Vintage Books, 2002, PP. 121 – 123.

(٤) صمويل آدامز: زعيم سياسي أمريكي وأحد أبرز قادة الثورة الأمريكية، وُلد في ٢٧ أيلول ١٧٢٢ بمدينة بوسطن في مستعمرة خليج ماساتشوستس، وتخرج في جامعة هارفارد عام ١٧٤٠ بدراسة الفلسفة والعلوم السياسية. برز كمنظم أساسي لحركة المعارضة ضد السياسة البريطانية، وساهم في تأسيس لجنة المراسلات التي لعبت دوراً محورياً في تنسيق المقاومة بين المستعمرات. شارك في تنظيم احتجاجات "حزب الشاي في بوسطن" عام ١٧٧٣، وانتُخب عضواً في الكونغرس القاري حيث وقع على إعلان الاستقلال عام ١٧٧٦. شغل منصب حاكم ولاية ماساتشوستس بين ١٧٩٤ و١٧٩٧، وعُرف بدفاعه عن الحقوق الفردية ومبدأ السيادة الشعبية. توفي في ٢ تشرين الأول ١٨٠٣ في بوسطن. للمزيد من التفاصيل انظر :

Mark Puls, Samuel Adams: Father of the American Revolution, New York: Palgrave Macmillan, 2006, PP. 134–139.

(٥) باتريك هنري: خطيب ومحامٍ وسياسي أمريكي بارز، وُلد في ٢٩ أيار ١٧٣٦ في مقاطعة هانوفر بولاية فرجينيا، تلقى تعليماً أساسياً في المنزل ثم اتجه إلى التجارة قبل أن يدرس القانون ويبدأ ممارسة المحاماة عام ١٧٦٠. اكتسب شهرة واسعة بخطابه الناري ضد قانون الطوابع البريطاني عام ١٧٦٥، كما عُرف بخطبته الشهيرة في آذار ١٧٧٥ التي تضمنت عبارته الشهيرة "أعطني الحرية أو أعطني الموت". انتُخب عضواً في مجلس النواب عن فرجينيا، وكان من أوائل المطالبين بالانفصال عن بريطانيا. تولى منصب أول حاكم منتخب لولاية فرجينيا بين عامي ١٧٧٦ و١٧٧٩ ثم عاد إلى المنصب في مدة لاحقة من ١٧٨٤ إلى ١٧٨٦. عُرف بدفاعه عن حقوق الولايات، وانتقد الدستور الفدرالي الجديد قبل إقراره. توفي في ٦ حزيران ١٧٩٩ في مقاطعة كامبل بفرجينيا. للمزيد من التفاصيل انظر :

Jon Kukla, Patrick Henry: Champion of Liberty, New York: Simon & Schuster, 2017, PP. 201–207.

(٦) الحزب الفدرالي الأمريكي: أول الأحزاب السياسية المنظمة في الولايات المتحدة، تأسس عام ١٧٩١ على يد ألكسندر هاملتون وعدد من أنصاره من النخب التجارية والمالية في الشمال الشرقي. ارتكز برنامجه السياسي على دعم الحكومة الفدرالية القوية، وتشجيع الصناعة والتجارة، وتوثيق العلاقات الاقتصادية مع بريطانيا. هيمن الحزب على السياسة الأمريكية في عقد التسعينيات من القرن الثامن عشر، حيث تولى رئاسته جورج واشنطن بصورة غير مباشرة، بينما انتُخب جون آدامز رئيساً باسم الحزب عام ١٧٩٦. عُرف الفدراليون بتشريعهم قوانين الأجانب والتحريض (١٧٩٨) التي أثارت جدلاً واسعاً. تراجع نفوذ الحزب بعد عام ١٨٠٠ مع صعود الجمهوريين–الديمقراطيين بقيادة توماس جيفرسون، وانتهى عملياً بعد حرب ١٨١٢ حين فُسرت معارضة بعض قادته للحرب على أنها نزعة انفصالية. للمزيد من التفاصيل انظر :

Stanley Elkins and Eric McKitrick, The Age of Federalism, New York: Oxford University Press, 1993, PP. 115–120.

(7) Joseph J. Ellis, Op. Cit., PP. 163 – 164.

(٨) توماس بنكني: سياسي ودبلوماسي وعسكري أمريكي، وُلد في ٢٣ تشرين الأول ١٧٥٠ في تشارلستون بولاية كارولاينا الجنوبية، وتلقى تعليمه في أكسفورد قبل أن يعود إلى المستعمرات الأمريكية ويشارك في حرب الاستقلال ضابطاً في الجيش القاري. بعد الحرب تولى منصب حاكم كارولاينا الجنوبية بين عامي ١٧٨٧ و١٧٨٩، ثم عُين وزيراً مفوضاً لدى بريطانيا عام ١٧٩٢، حيث تفاوض على معاهدة سان لورينزو مع إسبانيا عام ١٧٩٥ التي ضمنت حرية الملاحة الأمريكية في نهر المسيسيبي. لعب دوراً بارزاً في السياسة الفدرالية، ورشحه الحزب الفدرالي لمنصب نائب الرئيس عام ١٧٩٦. كما خدم ضابطاً في الجيش الأمريكي خلال حرب ١٨١٢. توفي في ٢ تشرين الثاني ١٨٢٨ في تشارلستون. للمزيد من التفاصيل انظر :

Walter Charlton Hartridge, The Letters of Thomas Pinckney, 1768–1828, Athens: University of Georgia Press, 1974, PP. 88–93.

(٩) آرون بور : سياسي امريكي ولد بور في مدينة نيوارك بولاية نيوجيرسي عام ١٧٥٦ ، وقد درس اللاهوت منذ صغره بناءاً على رغبة ابيه ، ثم درس القانون عندما انتقل الى كنكتكت ، عقب ذلك خدم بور كضابط في الجيش القاري في الحرب الثورية الأمريكية ، وبعد ذلك أصبح محاميًا وسياسيًا ناجحًا ، وتم انتخابه مرتين في في الهيئة التشريعية بولاية نيويورك بين الاعوام (١٧٨٤ – ١٧٨٥ ، ١٧٩٨ – ١٧٩٩) ، وتم اختياره ممثلاً في مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك بين عامي (١٧٩١ – ١٧٩٧) ، ثم انتخابه نائباً للرئيس توماس جيفرسون بين عامي (١٨٠١ – ١٨٠٥) ، وبعد ان تم اتهامه في المؤامرة التي سميت بأسمه عام ١٨٠٦ انتهت مسيرة بور السياسية على الرغم من تبرئته من تلك التهمة ، ليقضي بقية حياته بالعمل في القانون حتى وفاته عام ١٨٣٦ في مدينة نيويورك ، للمزيد من التفاصيل انظر :

Hugh Chisholm , The Encyclopaedia Britannica : A Dictionary of Arts Sciences Literature and General Information , 11thed. , Vol. 6 , London ,1911 ,P. 861.

(10) Gordon S. Wood, Empire of Liberty: A History of the Early Republic 1789–1815, New York, Oxford University Press, 2009, P. 210.

)11(Rossiter Johnson, The Story of the Constitution of the United States, New York, Wessels & Bissell Company, 1905, P. 174.

(١٢) الحزب الجمهوري–الديمقراطي الأمريكي، أحد أول حزبين سياسيين في الولايات المتحدة، تأسس عام ١٧٩٢ بقيادة توماس جيفرسون وجيمس ماديسون، كرد فعل على السياسات المركزية للحزب الفدرالي. استند برنامجه على الدفاع عن حقوق الولايات والالتزام بتفسير ضيق للدستور، وتشجيع الاقتصاد الزراعي على حساب التجاري الصناعي، إضافة إلى دعم فرنسا الثورية في سياستها الخارجية. برز الحزب كقوة سياسية كبرى بعد انتخابات ١٨٠٠ التي أوصلت جيفرسون إلى الرئاسة، فبدأ ما عُرف بـ "عصر الجمهوريين–الديمقراطيين". هيمن الحزب على السياسة الأمريكية في العقدين الأولين من القرن التاسع عشر، عبر رئاسات جيفرسون وماديسون ومونرو، وبلغ ذروة قوته في "عصر المشاعر الطيبة" (١٨١٧–١٨٢٥). انقسم لاحقاً في عشرينيات القرن التاسع عشر إلى فصيلين أسهما في نشوء الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري الوطني. للمزيد من التفاصيل انظر :

Noble E. Cunningham Jr., The Jeffersonian Republicans: The Formation of Party Organization, 1789–1801, Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1957, PP. 56–61.

)13(Henry Stephens Randall, The Life of Thomas Jefferson , Volume 2, New York, Derby & Jackson Books, 1858, PP. 315 – 316.

)14(American State Papers documents, legislative and executive, of the Congress of the United States , Volume 1, Gales and Seaton Publisher, 1832 , P. 39.

)15(William Hickey, The Constitution of the United States of America, with an Alphabetical Analysis , T.K. & P.G. Collins Publisher, 1851, P. 273.

(١٦) فرانسيس بول بروتشا، مؤرخ وأكاديمي أمريكي متخصص في تاريخ سياسة الولايات المتحدة تجاه السكان الأصليين، وُلد في ٤ كانون الثاني ١٩٢١ في رود أيلاند، حصل على شهادة البكالوريوس عام ١٩٤١، ثم التحق بالخدمة العسكرية في الحرب العالمية الثانية. واصل دراسته بعد الحرب في جامعة هارفارد حيث نال الدكتوراه في التاريخ الأمريكي عام ١٩٥٠. التحق بجامعة ماركيت في ميلووكي أستاذاً للتاريخ، وكرس مسيرته العلمية لدراسة علاقة الحكومة الفدرالية بالقبائل الأمريكية الأصلية منذ القرن الثامن عشر. أصدر عدداً من المؤلفات البارزة مثل الأب العظيم The Great Father (١٩٨٤) وكتاب سياسة الأمريكيين الأصليين في السنوات التكوينية American Indian Policy in the Formative Years (١٩٦٢) التي عدت مراجع أساسية في هذا الحقل. تقاعد من التدريس عام ١٩٨٨، وتوفي في ٣٠ تموز ٢٠١٥ في ميلووكي. للمزيد من التفاصيل انظر :

https://www.historians.org/perspectives-article/father-francis-paul-prucha-sj-1921-2015-december-2015/

)17(Francis Paul Prucha, The Great Father: The United States Government and the American Indians , Volume 1, Lincoln Publisher , Nebraska, 1984, P. 118.

)[18](Daniel H. Usner, "A Savage Feast They Made of It": John Adams and the Paradoxical Origins of Federal Indian Policy, Journal of the Early Republic, Vol. 33, No. 4 (Winter 2013), P. 609.

(١٩) فيليب الخامس: ملك إسبانيا وأول ملوك أسرة البوربون فيها، وُلد في ١٩ كانون الأول ١٦٨٣ بفرساي في فرنسا، وهو حفيد الملك لويس الرابع عشر. تلقى تعليماً ملكياً فرنسياً ركز على شؤون السياسة والحكم، ثم اعتلى عرش إسبانيا عام ١٧٠٠ بعد وفاة الملك كارلوس الثاني من أسرة هابسبورغ، ما أدى إلى اندلاع حرب الخلافة الإسبانية (١٧٠١–١٧١٤). انتهت الحرب بتوقيع معاهدة أوترخت ١٧١٣ التي ثبتته ملكاً على إسبانيا مقابل تنازلات إقليمية كبيرة، لتبدأ مرحلة جديدة من النفوذ الفرنسي في شبه الجزيرة الإيبيرية. خلال حكمه (١٧٠٠–١٧٢٤، ثم ١٧٢٤–١٧٤٦) أدخل إصلاحات إدارية وعسكرية عُرفت بـ "الإصلاحات البوربونية" التي هدفت إلى تعزيز سلطة الدولة المركزية. تنازل عن العرش مؤقتاً عام ١٧٢٤ لصالح ابنه لويس الأول، لكنه عاد بعد وفاته ليتابع الحكم حتى رحيله. توفي في ٩ تموز ١٧٤٦ في مدريد. للمزيد من التفاصيل انظر :

Henry Kamen, Philip V of Spain: The King Who Reigned Twice, New Haven: Yale University Press, 2001, PP. 73–78.

)[20](Daniel H. Usner, Op. Cit., P. 614.

(٢١) معاهدة السبع أُمم الكندية: اتفاق أُبرم عام ١٧٩٦ بين السلطات البريطانية في كندا وممثلي اتحاد قبائل السبع أُمم، وهم مجموعة من الجماعات الأصلية ذات الانتماء الإيريكوي والألغونكي، تمركزت على ضفتي نهر سانت لورنس قرب مونتريال. هدفت المعاهدة إلى تثبيت ولاء تلك القبائل للتاج البريطاني بعد الحرب الثورية الأميركية، وتنظيم أوضاعهم القانونية والتجارية، مع الاعتراف بامتيازات خاصة لهم في أراضيهم المحاذية للحدود الجديدة مع الولايات المتحدة. نصت المعاهدة على حقهم في البقاء داخل مستوطناتهم التقليدية، وممارسة الصيد والتجارة بحرية نسبية تحت إشراف الإدارة البريطانية، لكنها في الوقت نفسه أدرجتهم ضمن المنظومة القانونية الاستعمارية، ما مهد لاحقًا لتحويلهم إلى جماعات "خاضعة" بدلاً من كيانات مستقلة. للمزيد من التفاصيل انظر :

Francis, R. Douglas, Origins: Canadian History to Confederation, Toronto, Harcourt Brace, 1996, PP. 214-216.

)[22](United States. Congress Senate, Senate Documents, Otherwise Publ. as Public Documents and Executive Documents, Vol.2, Washington, DC, 1888, P. 529.

(٢٣) إسحاق سميث: ممثل الحكومة الفدرالية الأمريكية في القرن التاسع عشر، وُلد في عام ١٧٥١ في نيويورك، تلقى تعليمه الأولي في مدارس محلية ثم واصل دراسته في مجال القانون والإدارة العامة، وعُين بعدها في عدة مناصب مرتبطة بالعمل الحكومي. مثل السلطة الفدرالية في عدد من المفاوضات والإجراءات الرسمية مع السكان الأصليين، كما تولى مهام إدارية في بعض الولايات الحدودية، وساهم في تطبيق القوانين الفدرالية. توفي في عام ١٨٢٧. للمزيد من التفاصيل انظر :

Richard White, The Middle Ground: Indians, Empires, and Republics in the Great Lakes Region, 1650–1815, Cambridge: Cambridge University Press, 1991, PP. 233–235.

(٢٤) أبراهام تِن بروك: سياسي أمريكي بارز، وُلد في ١٣ أيار ١٧٣٤ بمدينة ألباني في ولاية نيويورك، تلقى تعليمه في مدارس محلية ثم تدرب على شؤون التجارة والإدارة ضمن أسرته التي عُرفت بنفوذها في منطقة ألباني. شغل منصب عضو في الجمعية الاستعمارية لولاية نيويورك بين عامي ١٧٥٩ و١٧٦٨، ثم تولى رئاسة مجلس الشيوخ في الولاية بعد الاستقلال الأمريكي، كما انتُخب رئيساً لمجلس أمناء ألباني. لعب دوراً في تنظيم الميليشيات المحلية خلال الحرب الثورية الأمريكية، ثم تولى منصب عمدة ألباني بين عامي ١٧٧٩ و١٧٨٣. توفي في ٦ كانون الثاني ١٨١٠ في ألباني. للمزيد من التفاصيل انظر :

James R. Case, Abraham Ten Broeck: Gentleman of Albany, 1734–1810, Albany Institute of History and Art, 1958, PP. 41–45.

(٢٥) جون ديزيرونتيون: زعيم محارب من قبيلة الموهوك وأحد أبرز حلفاء التاج البريطاني خلال حرب الاستقلال الأمريكية، وُلد في العقد الثالث من القرن الثامن عشر في وادي الموهوك شمال ولاية نيويورك. شارك إلى جانب البريطانيين في عدة معارك ضد الثوار الأمريكيين، وعُرف بدوره في قيادة مجموعات من المحاربين في الحملات الحدودية. بعد هزيمة البريطانيين عام ١٧٨٣، قاد أتباعه من الموهوك إلى كندا واستقر بهم في منطقة خليج باي كوينتي قرب نهر باي أوف كوينت، حيث حصلوا على أراضٍ منحتها لهم السلطات البريطانية مكافأة على ولائهم. ارتبط اسمه بتأسيس مجتمع الموهوك هناك، وظل شخصية بارزة في الدفاع عن حقوقهم أمام السلطات الاستعمارية. توفي عام ١٨١١ في باي كوينتي. للمزيد من التفاصيل انظر:

James Paxton, Joseph Brant and His World: 1735–1807, Toronto: James Lorimer & Company, 2008, PP. 211–214.

(26) United States, Indian Affairs: Treaties, U.S. Government Printing Office, 1904 , P. 51.

(27) United States. Congress Senate, Senate Documents, Otherwise Executive Documents, Vol.2, Op. Cit., P. 529.

(28) Charles Joseph Kappler, Indian Affairs: Laws and Treaties, U.S. Government Printing Office, 1903 , P. 1086.

(29) United States, Indian Affairs: Treaties, Op. Cit., P. 51.

(30) Kappler, Op. Cit., P. 1086.

(31) United States, Indian Affairs: Treaties, Op. Cit., P. 51.

(32) Kappler, Op. Cit., P. 1086.

(٣٣) جيرميا وادزورث: رجل أعمال وسياسي أمريكي، وُلد في ١٢ تموز ١٧٤٣ في هارتفورد بولاية كونيتيكت، تلقى تعليماً متواضعاً قبل أن يتجه إلى العمل في البحر، ثم دخل عالم التجارة ليصبح أحد أبرز رجال الأعمال في نيو إنغلاند. خلال حرب الاستقلال الأمريكية عُين وكيلاً عاماً لتموين الجيش القاري بين ١٧٧٨ و١٧٧٩، فكان مسؤولاً عن الإمدادات الغذائية واللوجستية للقوات. عُرف بقربه من الجنرال جورج واشنطن ومساعدته في تنظيم الشؤون المالية والعسكرية. بعد الحرب انتُخب عضواً في مجلس النواب القاري عام ١٧٨٨، ثم أصبح ممثلاً لكونيتيكت في مجلس

النواب الأمريكي بين ١٧٨٩ و١٧٩٥. ساهم في تطوير التجارة البحرية والمالية في ولايته، وكان من أثرياء عصره. توفي في ٣٠ نيسان ١٨٠٤ في هارتفورد. للمزيد من التفاصيل انظر :

George S. Brooks, Yankee Traders, Old Coasters and Sea Captains, New York: Coward–McCann, 1939, PP. 201–205.

)[34](United States. Bureau of Indian Affairs, Annual Report of the Commissioner of Indian Affairs to the Secretary of the Interior, Washington, DC, 1877, P. 163.

(٣٥) روبرت موريس: رجل دولة وممول أمريكي بارز في الثورة الأمريكية، وُلد في ٢٠ كانون الثاني ١٧٣٤ في ليفربول بإنكلترا، وهاجر إلى مستعمرات أمريكا الشمالية عام ١٧٤٧ ليستقر في فيلادلفيا. تلقى تعليمه الأساسي هناك ثم انخرط في التجارة البحرية، فكون ثروة كبيرة جعلته من أبرز التجار في بنسلفانيا. انتُخب عضواً في المؤتمر القاري، وشارك في التوقيع على إعلان الاستقلال عام ١٧٧٦، ثم على مواد الاتحاد عام ١٧٧٨ والدستور الأمريكي عام ١٧٨٧. خلال الحرب الثورية تولى منصب "المشرف على المالية" بين ١٧٨١ و١٧٨٤، حيث نظم موارد الدولة وممول الجيش القاري عبر قروض واتفاقيات ائتمان. بعد إقرار الدستور أصبح عضواً في مجلس الشيوخ عن بنسلفانيا (١٧٨٩–١٧٩٥). عُرف بلقب "ممول الثورة الأمريكية"، لكن استثماراته العقارية لاحقاً أوقعته في ديون كبيرة أدت إلى سجنه لفترة قصيرة. توفي في ٨ أيار ١٨٠٦ في فيلادلفيا. للمزيد من التفاصيل انظر :

Charles Rappleye, Robert Morris: Financier of the American Revolution, New York: Simon & Schuster, 2010, PP. 144–150.

)[36](United States. Congress Senate, Senate Documents, Otherwise Executive Documents, Vol.2, Op. Cit., P. 529.

(٣٧) توماس موريس: محامٍ وسياسي أمريكي، وُلد في ٣ كانون الثاني ١٧٧٦ في مقاطعة ليتشفيلد بولاية كونيتيكت، وهو نجل الممول الشهير روبرت موريس أحد الآباء المؤسسين. درس القانون ومارسه في أوهايو، حيث أصبح من أوائل المدافعين عن مبادئ الجمهورية الجديدة. انتُخب عضواً في مجلس النواب الأمريكي ممثلاً عن ولاية أوهايو بين عامي ١٨٣٣ و١٨٣٩، واشتهر بمواقفه الصريحة المناهضة للعبودية، إذ كان من أبرز الأصوات الداعية إلى إلغائها داخل الكونغرس. مثل التيار الجمهوري–الديمقراطي في البداية، ثم تقرب من حركات التحرير والإصلاح الاجتماعي في أربعينيات القرن التاسع عشر. عُرف بنزاهته واستقلاليته السياسية رغم الضغوط التي تعرض لها من القوى المؤيدة للعبودية. توفي في ٧ كانون الأول ١٨٤٤ في مدينة سينسيناتي بولاية أوهايو. للمزيد من التفاصيل انظر :

Stanley Harrold, The Abolitionists and the South, 1831–1861, Lexington: University Press of Kentucky, 1995, PP. 92–95.

(٣٨) وليام شيبرد: عسكري وسياسي أمريكي، وُلد في ١ كانون الأول ١٧٣٧ في وستفيلد بولاية ماساتشوستس. التحق بالميليشيا المحلية منذ شبابه وشارك في الحرب الفرنسية والهندية (١٧٥٤–١٧٦٣)، ثم خدم ضابطاً في الجيش القاري خلال الثورة الأمريكية، وارتقى إلى رتبة عميد. شارك في عدة معارك منها معركة بونكر هيل ومعركة لونغ آيلاند وحملة نيوجيرسي، كما تولى قيادة قوات في وادي هدسون. بعد الحرب خدم في ميليشيا ماساتشوستس، واشتهر بدوره في قمع تمرد شايز (١٧٨٦–١٧٨٧) حيث قاد القوات الحكومية ضد المتمردين. انتُخب لاحقاً عضواً في

مجلس النواب الأمريكي ممثلاً لولاية ماساتشوستس بين ١٧٩٧ و١٨٠٢. عُرف باستقامته وولائه للمؤسسات الجمهورية الناشئة. توفي في ١٦ تشرين الثاني ١٨١٧ في مسقط رأسه وستفيلد. للمزيد من التفاصيل انظر :

Leonard L. Richards, Shays's Rebellion: The American Revolution's Final Battle, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2002, PP. 131–135.

(٣٩) ويليام بايرد الثاني: مزارع وكاتب وسياسي من فرجينيا، وُلد في ٢٨ آذار ١٦٧٤ في ويستوفر بفرجينيا، وهو ابن عائلة إنكليزية بارزة استقرت في المستعمرات. تلقى تعليماً متقدماً في إنكلترا حيث درس القانون في ميدل تمبل بلندن، كما انخرط في الأوساط الفكرية والعلمية البريطانية. عاد إلى فرجينيا ليتولى إدارة أملاك أسرته الزراعية الواسعة على نهر جيمس، وأصبح من كبار ملاك العبيد ومزارعي التبغ. انتُخب عضواً في مجلس النواب الاستعماري، ولعب دوراً في الشؤون السياسية والاجتماعية لمستعمرة فرجينيا. عُرف أيضاً بمؤلفاته مثل The History of the Dividing Line الذي تناول فيه مسح الحدود بين فرجينيا وكارولاينا الشمالية، كما كتب يوميات ورسائل تُعد من أهم المصادر عن الحياة في فرجينيا الاستعمارية. توفي في ٢٦ آب ١٧٤٤ في ويستوفر. للمزيد من التفاصيل انظر :

Louis B. Wright, The Prose Works of William Byrd of Westover: Narratives of a Colonial Virginian, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1966, PP. 55–60.

(٤٠) كورنبلانتر: زعيم بارز من قبيلة السنيكا وديبلوماسي قبلي مؤثر في علاقات السكان الأصليين مع الولايات المتحدة، وُلد نحو عام ١٧٥٠ في بنسلفانيا، وهو ابن لتاجر هولندي وامرأة من السنيكا. برز اسمه خلال حرب الاستقلال الأمريكية قائداً محارباً إلى جانب البريطانيين، لكنه بعد الحرب اتجه إلى السلام والمفاوضة. شارك في المفاوضات التي قادت إلى معاهدات مهمة مثل فورت ستانويكس ١٧٨٤ وفيلادلفيا ١٧٩٤، حيث مثل مصالح السنيكا وحاول التوفيق بين الضغوط الأمريكية والحفاظ على أراضي قبيلته. منحته ولاية بنسلفانيا أرضاً على نهر أليغيني مكافأة على مساعيه السلمية، وأصبح شخصية مرجعية في الشؤون القبلية والسياسية حتى أوائل القرن التاسع عشر. توفي عام ١٨٣٦ في محمية كورنبلانتر ببنسلفانيا. للمزيد من التفاصيل انظر :

Anthony F. C. Wallace, The Death and Rebirth of the Seneca, New York: Knopf, 1970, PP. 145–150.

(41) Genesee County Pioneer Association, A History of Its Organization, List of Officers and Members, and the Annual Address, 1878, P. 16.

(٤٢) ساغوياواثا : (المعروف أوروبياً باسم ريد جاكِت)، خطيب وزعيم من قبيلة السنيكا في اتحاد الإيروكوا، وُلد نحو عام ١٧٥٠ في موطن السنيكا غرب نيويورك. اكتسب لقب "السترة الحمراء" لارتدائه سترة حمراء أهداها له ضباط بريطانيون أثناء حرب الاستقلال الأمريكية، حيث عمل مرسالاً ومحرضاً بين محاربي السنيكا. بعد الحرب لمع نجمه كخطيب ودبلوماسي قبلي مدافع عن أراضي قومه واستقلالهم؛ شارك في مفاوضات معاهدة كاناندیغوا (١٧٩٤) مع المبعوث الفدرالي تيموثي بيكرِنغ التي اعترفت ببعض أراضي السنيكا ومنحتهم معونات سنوية، ثم تورط في الجدل حول معاهدة الشجرة الكبيرة (١٧٩٧) التي تنازل فيها السنيكا عن معظم أراضي غرب نيويورك لوكلاء شركة "هولند لاند"، وقد عارض التنازل في البداية قبل أن يوقع تحت ضغط الانقسام الداخلي. دافع عن حق السنيكا في معتقداتهم

ما رسخ صورته كحارس للهوية الروحية. ظل شخصية مرجعية في الشؤون القبلية حتى وفاته في ٢٠ كانون الثاني ١٨٣٠. للمزيد من التفاصيل انظر:

Arthur C. Parker, Red Jacket: Seneca Chief, Buffalo: Buffalo Historical Society, 1919, PP. 45–52.

(٤٣) يونغ كينغ : قائد حربي وزعيم من قبيلة السنيكا في اتحاد الإيروكوا، وُلد قرابة ستينيات القرن الثامن عشر في بلاد السنيكا بغرب نيويورك. برز اسمه محارباً إلى جانب الحلف البريطاني خلال حرب الاستقلال الأميركية، ثم استقر بعد الحرب في بوفالو كريك وأصبح من أبرز المتحدثين في المجالس القبلية. شارك في مفاوضات معاهدة الشجرة الكبيرة (أيلول ١٧٩٧) التي تنازل فيها السنيكا عن معظم أراضي غرب نيويورك، وظل شخصية نافذة في قضايا الأرض والعلاقات مع الولايات المتحدة. أثناء حرب ١٨١٢ قاد محاربي السنيكا حليفاً للأميركيين وأصيب بجراح في معركة تشيباوا Chippawa عام ١٨١٤. عُرف خطيباً مؤثراً، وارتبط اسمه بحملة إصلاح اجتماعي داخل مجتمعه في عشرينيات القرن التاسع عشر. تُوفي نحو عام ١٨٣٥. للمزيد من التفاصيل انظر:

Arthur C. Parker, The Seneca Indians, Buffalo: Buffalo Historical Society, 1922, PP. 271–276; William Ketchum, An Authentic and Comprehensive History of Buffalo, Buffalo: Rockwell, Baker & Hill, 1864, PP. 112–116.

(44) United States. Congress Senate, Senate Documents, Otherwise Executive Documents, Vol.2, Op. Cit., PP. 529 – 530.

(45) United States. Bureau of Indian Affairs, Op. Cit., P. 163.

(٤٦) أوغسطس بورتر: مساح ومستكشف أمريكي، وُلد في ١٨ كانون الثاني ١٧٦٩ في مقاطعة ليتشفيلد بولاية كونيتيكت. تلقى تعليماً في العلوم الأساسية ثم عمل مساحاً في الأراضي الغربية الجديدة بعد الثورة الأمريكية. برز بدوره في أعمال المسح لمناطق أوهايو وبحيرة إيري، كما كان من أوائل الذين رسموا خرائط دقيقة لشلالات نياغرا وضواحيها. عُين مساحاً رسمياً في خدمة الحكومة الفدرالية وشارك في تخطيط الأراضي المفتوحة للاستيطان، وكان له دور مهم في تطوير البنية التحتية للغرب الأمريكي المبكر. انتقل لاحقاً إلى مدينة بلاك روك في نيويورك حيث ساهم في المشاريع التجارية والزراعية. توفي في ١٠ حزيران ١٨٤٩ في نياجارا فولز بولاية نيويورك. للمزيد من التفاصيل انظر :

Orsamus Turner, Pioneer History of the Holland Purchase of Western New York, Buffalo: Jewett, Thomas & Co., 1850, PP. 389–393.

(٤٧) جوزف إليكوت: مساح ومستوطن أمريكي بارز، وُلد في ١ تشرين الثاني ١٧٦٠ في مقاطعة باك بولاية بنسلفانيا، وتلقى تعليماً في الرياضيات والهندسة على يد والده الذي كان بدوره مساحاً. عُين عام ١٧٩٤ من قِبل جورج واشنطن للمشاركة مع شقيقه أندرو إليكوت في مسح حدود مقاطعة كولومبيا (واشنطن العاصمة). اشتهر بدوره الكبير مع شركة "هولاند لاند" في غرب نيويورك، حيث عمل مساحاً عاماً للأراضي الشاسعة التابعة للشركة ابتداءً من عام ١٧٩٧، وأسهم في تأسيس مدينة بافالو ووضع مخططها العمراني. لعب دوراً مهماً في تشجيع الاستيطان الزراعي

والتجاري في المنطقة، كما كان على صلة بالتعاملات مع قبائل الإيروكوا بشأن الأراضي. تقاعد عام ١٨٢١ بسبب تدهور صحته، وتوفي في ١٩ آب ١٨٢٦ في مدينة نيويورك. للمزيد من التفاصيل انظر :

William Chazanof, Joseph Ellicott and the Holland Land Company, Syracuse: Syracuse University Press, 1970, PP. 65–70.

)[48](Genesee County Pioneer Association, A History of Its Organization , Op. Cit., P. 16.

(٤٩) شركة هولند لاند : شركة استثمارية أوروبية أسسها عام ١٧٩٦ عدد من رجال الأعمال الهولنديين بغرض شراء وتطوير أراضٍ شاسعة في الولايات المتحدة، ولا سيما في ولاية نيويورك وغرب بنسلفانيا. اشترت الشركة ما يقارب ٣,٣ مليون فدان من الأراضي من روبرت موريس، أحد الآباء المؤسسين، في صفقة كبرى عُرفت بصفقة أراضي غرب نيويورك. أوكلت الشركة أعمال المسح والإدارة إلى جوزف إليكوت الذي وضع مخطط مدينة بافالو وأسهم في تنظيم عمليات الاستيطان. لعبت الشركة دوراً بارزاً في فتح مناطق الغرب للاستيطان الأمريكي من خلال بيع الأراضي للمزارعين والمستوطنين بأسعار وشروط ميسرة. على الرغم من نجاحها في تشجيع النمو العمراني والزراعي، واجهت صعوبات مالية بحلول ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وانتهى نشاطها تدريجياً. للمزيد من التفاصيل انظر :

William Chazanof, Joseph Ellicott and the Holland Land Company, Syracuse: Syracuse University Press, 1970, PP. 23–28.

)[50](United States. Bureau of Indian Affairs, Op. Cit., P. 163.

)[51](Genesee County Pioneer Association, A History of Its Organization , Op. Cit., P. 16.

)[52](United States. Bureau of Indian Affairs, Op. Cit., P. 164.

)[53](Jeremiah Evarts, Essays on the present crisis in the condition of the American Indians, New York, 1830 , P. 31 .

(٥٤) توماس بتلر: ضابط في الجيش الأمريكي وأحد أفراد عائلة بتلر العسكرية البارزة في بنسلفانيا، وُلد في ٢٨ أيار ١٧٥٠ في مقاطعة كارلايل بولاية بنسلفانيا. خدم في الجيش القاري خلال حرب الاستقلال الأمريكية، وشارك في عدة معارك حاسمة مثل معركة براندیواین ومعركة مونهماوث. بعد الاستقلال واصل الخدمة في الجيش النظامي، وتدرج في المناصب حتى تولى قيادة وحدات مشاة في الحملات ضد قبائل الشووني والميامي في شمال غرب الأراضي الأمريكية خلال تسعينيات القرن الثامن عشر. ارتبط اسمه لاحقاً بأزمة "ذيل الشعر" عندما رفض الامتثال لأمر قص شعره العسكري وفق التعليمات الجديدة، متمسكاً بزي المحارب التقليدي للثوار، ما عرضه لإجراءات تأديبية، توفي في ٧ أيلول ١٨٠٥ أثناء خدمته في أوهايو. للمزيد من التفاصيل انظر :

Walter H. Taylor, The Butler Family in American History, Philadelphia: Historical Society of Pennsylvania, 1937, PP. 92–97.

(٥٥) جورج والتون: سياسي وقاضٍ أمريكي وأحد الموقعين على إعلان الاستقلال، وُلد نحو عام ١٧٤٩ في مقاطعة برينس إدوارد بولاية فرجينيا. نشأ يتيماً وتدرب في مهنة النجارة قبل أن ينتقل إلى جورجيا حيث درس القانون وأصبح محامياً ناجحاً في مدينة سافانا. برز كزعيم في حركة الاستقلال، فانتُخب مندوباً عن جورجيا في المؤتمر القاري الثاني ووقع على إعلان الاستقلال عام ١٧٧٦. خدم في الجيش الثوري برتبة عقيد في ميليشيا جورجيا، وأُصيب وأُسر في معركة

سافانا عام ١٧٧٨. بعد تبادله عاد إلى الحياة السياسية، فتولى منصب حاكم جورجيا لفترات متقطعة بين ١٧٧٩ و١٧٨٠ ثم بين ١٧٨٩ و١٧٩٠، كما عُين قاضياً في المحكمة العليا للولاية. عُرف بمواقفه المؤيدة للاتحاد الفدرالي. توفي في ٢ شباط ١٨٠٤ في مقاطعة أوغوستا بولاية جورجيا. للمزيد من التفاصيل انظر :

George C. Rogers Jr., George Walton: Signer of the Declaration of Independence, Athens: University of Georgia Press, 1969, PP. 55–60.

)[56](Smithsonian Institution. Bureau of Ethnology, Annual Report of the Bureau of Ethnology to the Secretary of the Smithsonian Institution, Vol. 5, U.S. Government Printing Office, 1887, P. 174.

(٥٧) سيلاس دينسمور: موظف ودبلوماسي أمريكي في شؤون السكان الأصليين، وُلد عام ١٧٦٦ في نيوهامبشير، وتخرج في كلية دارتماوث عام ١٧٨٥ حيث تلقى تدريباً في اللغات والعلوم الإنسانية. عُين عام ١٧٩٤ وكيلاً للولايات المتحدة لدى أمة الشوكتو (Choctaw Nation) في إقليم المسيسيبي، وكان مسؤولاً عن تنفيذ السياسات الفدرالية المتعلقة بالمعاهدات والأراضي. عمل على التوسط في اتفاقيات عدة، ولا سيما معاهدة ١٨٠١ التي فتحت الطريق أمام مشروع "طريق ناتشيز" عبر أراضي الشوكتو. نُقل لاحقاً إلى مناصب أخرى في خدمة الحكومة، بما في ذلك العمل مع وكالة الشيروكي. ارتبط اسمه أيضاً بالنزاعات حول الأراضي والتوترات بين الحكومة القبلية والفدرالية في مطلع القرن التاسع عشر. توفي عام ١٨٤٧ في ولاية كنتاكي. للمزيد من التفاصيل انظر :

Francis Paul Prucha, American Indian Policy in the Formative Years: The Indian Trade and Intercourse Acts, 1790–1834, Cambridge: Harvard University Press, 1962, PP. 122–126.

)[58](Daniel Webster, A Discourse Delivered at Plymouth In Commemoration of the First Settlement of New-England, Wells and Lilly Publisher, 1821, P. 31.

)[59](Jeremiah Evarts, Op. Cit., P. 32 ; Smithsonian Institution. Bureau of Ethnology, Annual Report of the Bureau of Ethnology, Op. Cit., P. 174.

(٦٠) فضيحة يازو: قضية سياسية واقتصادية بارزة في تاريخ ولاية جورجيا أواخر القرن الثامن عشر، تعود أحداثها إلى عام ١٧٩٥ عندما باع المجلس التشريعي لجورجيا نحو ٣٥ مليون فدان من الأراضي العامة الواقعة بين نهري يازو و المسيسيبي (ما يشمل أجزاء من ولايات ألاباما ومسيسيبي الحالية) إلى شركات مضاربة بأسعار زهيدة، وذلك بعد حصول عدد من النواب على رشى مباشرة من المضاربين. أثارت الصفقة غضباً شعبياً واسعاً، وأُحرِقت نسخة من القانون في ساحة عامة بمدينة لويسفيل عاصمة جورجيا آنذاك عام ١٧٩٦. لاحقاً، وبعد جدل طويل، أُلغي البيع بقرار من الكونغرس عام ١٨٠٢ حين تنازلت جورجيا عن أراضيها الغربية للحكومة الفدرالية. مع ذلك بقيت قضايا التعويض محل نزاع حتى حكمت المحكمة العليا في قضية Fletcher v. Peck (١٨١٠) لصالح المستثمرين، مما جعلها من أوائل القضايا التي رسخت مبدأ قدسية العقود في القانون الأمريكي. للمزيد من التفاصيل انظر :

C. Peter Magrath, Yazoo: Law and Politics in the New Republic, The Case of Fletcher v. Peck, Providence: Brown University Press, 1966, PP. 17–23.

)[61](Shosuke Sato, History of the Land Question in the United States, Johns Hopkins University , 1896, P. 39.

(٦٢) لائحة الشمال الغربي: تشريع أصدره الكونغرس القاري الثاني في ١٣ تموز ١٧٨٧ لتنظيم الحكم في إقليم الشمال الغربي الواقع بين نهر أوهايو والبحيرات العظمى ونهر المسيسيبي. وضعت اللائحة الإطار الإداري لتأسيس حكومات محلية انتقالية، ورسمت آلية تحول الإقليم إلى ولايات متساوية الحقوق مع الولايات الأصلية فور بلوغها حداً سكانياً معيناً (٦٠ ألف نسمة). نصت على حماية حرية المعتقد والحقوق المدنية، ومنعت فرض العبودية في الإقليم، فأسست بذلك تقليداً قانونياً مهماً أثر في توسع الولايات المتحدة غرباً. كما تضمنت بنوداً حول العلاقات مع السكان الأصليين، مؤكدة على معاملتهم بالعدالة وحماية أراضيهم ما لم يُنتزع بموجب معاهدة شرعية، وهو بند لم يُحترم فعلياً لاحقاً. شكلت اللائحة نموذجاً للتوسع المنظم، وأرست الأساس لقيام ولايات أوهايو وإنديانا وإلينوي وميشيغان وويسكونسن. للمزيد من التفاصيل انظر :

Peter S. Onuf, Statehood and Union: A History of the Northwest Ordinance, Bloomington: Indiana University Press, 1987, PP. 33–38.

(٦٣) قبيلة الشوكتو: إحدى أكبر قبائل المسكوجي الناطقة باللغات الألجونكية في الجنوب الشرقي من أمريكا الشمالية، تمركزت أراضيها التاريخية في مناطق ما يعرف اليوم بولايات ميسيسيبي وألاباما ولويزيانا. وُصفت الشوكتو في كتابات المستكشفين الفرنسيين منذ القرن السابع عشر بأنهم مزارعون مستقرون يزرعون الذرة والقطن ويطورون شبكة من القرى المستقرة. دخلت القبيلة في تحالفات مع الفرنسيين أوائل القرن الثامن عشر، ثم تعاملت مع البريطانيين والإسبان، قبل أن تصبح طرفاً في سلسلة معاهدات مع الولايات المتحدة بعد ١٧٨٦. مثلت الشوكتو إحدى "القبائل الخمس المتحضرة" بسبب سرعة تبنيهم أنماطاً من الزراعة والتعليم، لكنهم تعرضوا لضغوط مستمرة للتخلي عن أراضيهم. ابتداءً من معاهدة دوكستاند ١٨٢٠ وصولاً إلى معاهدة دانسنغ رابِت كريك ١٨٣٠ أُجبروا على التنازل عن معظم أراضيهم، ما أدى إلى ترحيلهم القسري في ما عُرف بـ درب الدموع نحو الإقليم الهندي. للمزيد من التفاصيل انظر :

Clara Sue Kidwell, The Choctaws in Oklahoma: From Tribe to Nation, 1855–1970, Norman: University of Oklahoma Press, 2007, PP. 3–9.

)[64](Shosuke Sato, Op. Cit., P. 39.

)[65](Shosuke Sato, Op. Cit., PP. 39 – 40.

)[66](John Bioren and W. John Duane, Laws of the United States of America, from the 4th of March, 1789, to the 4th of March, 1815, United States Congress, 1815, P. 125.

)[67](Bioren and Duane, Op. Cit., PP. 125 – 126.

(٦٨) الشيكاساو: أمةٌ من شعوب الجنوب الشرقي تتحدث لغة من عائلة المسكوجي ، تمركز موطنها التاريخي في شمال ميسيسيبي وامتد إلى غرب تينيسي وشمال غرب ألاباما وأطراف كنتاكي، عُرفوا منذ القرن الثامن عشر بمهارتهم القتالية وتحالفهم الوثيق مع البريطانيين في مواجهة النفوذين الفرنسي والإسباني، وخاضوا ما عُرف بحروب الشيكاساو ضد الفرنسيين وحلفائهم من قبائل الوادي السفلي. بعد الاستقلال الأمريكي أبرموا سلسلة معاهدات مع الولايات

المتحدة بدءاً بمعاهدة هوبول (١٧٨٦)، ثم توالت تنازلات الأرض حتى معاهدة بونتوتوك كريك (١٨٣٢) التي مهدت لتهجيرهم القسري غرب المسيسيبي ضمن سياسات الإزالة، انتقلوا بين عامي ١٨٣٧–١٨٣٨ إلى أوكلاهوما حيث تقاسموا الأرض أولاً مع الشوكتو قبل أن يحصلوا على كيانهم السياسي الخاص بموجب اتفاق عام ١٨٥٥. للمزيد من التفاصيل انظر:

James R. Atkinson, Splendid Land, Splendid People: The Chickasaw Indians to Removal, Tuscaloosa: University of Alabama Press, 2004, PP. 3–8 ; Arrell M. Gibson, The Chickasaws, Norman: University of Oklahoma Press, 1971, PP. 211–219.

)[69](Bioren and Duane, Op. Cit., PP. 140 – 141.

)[70](George Hiram Parmele and Henry Philip Farnham, The Lawyers Reports Annotated, Lawyers' Co-operative Publishing Company, 1912, P. 1079.

)[71](Parmele and Farnham, Op. Cit., P. 1079.

)[72](Parmele and Farnham, Op. Cit., PP. 1079- 1080.

)[73](Bioren and Duane, Op. Cit., P. 158.

)[74](Bioren and Duane, Op. Cit., PP. 158-159.

)[75](Parmele and Farnham, Op. Cit., P. 1081.

)[76](Parmele and Farnham, Op. Cit., PP. 1081- 1082.